التحريض على الجرائم عبر وسائل الإعلام المعاصرة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة

د. ياسر محمد إبراهيم دربالة
جامعـة القاهـرة – مصر

ملخص :

تعتبر وسائل الإعلام من أخطر الوسائل التي ترتكب من خلالها الجرائم في الفترة الأخيرة خاصة في الدول المتخلفة التي لم تقف على الوظائف الحقيقية والأهداف السامية لوسائل الإعلام، بل اتُخذت معظم وسائل الإعلام المعاصرة مرتعا لارتكاب الموبقات والانتهاكات الخطيرة التي تشكل جرائم معاقب عليها في النظام الإسلامي والنظام القانوني على السواء.

وأبرز أشكال هذه الجرائم التي ترتكب عبره تلك الوسائل الإعلامية هي جريمة التحريض على ارتكاب الجرائم بكافة أنواعها، فمع فساد كثر من النخب وتسخير بعض وسائل الإعلام لتحقيق أهداف غير مشروعة ؛ أصبحت الوسائل الإعلامية وسيلة مثلى لتصفية الخلافات

السياسية وحسم الجدل حول بعض المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أصحبت الدول العربية تتقلب فيها في الفترة الأخيرة .

يعالج هذا البحث جريمة التحريض عبر وسائل الإعلام في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي المصري للتعريف بخطورتها والتحذير من الوقوع في براثنها ،وذلك من خلال بحث مفهوم جريمة التحريض كصورة من صور الاشتراك في الجريمة ،إضافة إلى الوقوف على التحريض كجريمة مستقلة في كل من الشريعة والقانون، ثم يعول هذا البحث من كثبٍ على جريمة التحريض العلني من خلال بحث أركان هذه الجريمة وعناصرها المكونة لها في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات المصري ، ومدى اشتراط ركن العلانية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي لقيام بعض الجرائم، إضافة إلى بحث العقوبات المقررة لتلك الجريمة في الفقه الإسلامي وفي قانون العقوبات المصري، واتخذت المنهج التحليلي والمقارن لبيان الفروق الجوهرية بين ماهية هذه الجريمة وعناصرها في كل من الفقهين الإسلامي والقانوني ومدى الصلة بين الفقهين ومكامن الفروق بينهما .

الكلمات المفتاحية

الجريمة ، التحريض ، الاشتراك في الجريمة ، المساهمة الجنائية ،وسائل الإعلام المعاصرة ، التحريض العلني ، العقوبة ، الفقه الإسلامي ،قانون العقوبات المصري .

Le résumé

Les médias sont l'un des outils les plus dangereux par lesquelles les crimes sont commis au cours de la période récente en particulier dans les pays sous-développés ne comprenant pas leurs fonctions réelles et les nobles objectifs. De plus la plupart des médias contemporains sont devenus un théâtre pour la commission de l'infraction qui constitue des crimes et des infractions pénales punissables par la charia islamique et la loi.

La forme la plus visible de ces crimes est l'infraction d'incitation à commettre n'importe quel crime. À cause de la corruption de nombreuses élites et l'utilisation des médias pour atteindre des objectifs illégaux, les médias sont ainsi devenus un outil idéal en réglant les différends politiques et en résolvant le débat concernant dernièrement certains des problèmes politiques, sociaux et économiques dans les pays arabes.

Cette recherche traite l'infraction d'incitation à travers les médias dans la jurisprudence islamique et le droit pénal égyptien pour identifier son danger et pour l'éviter en cherchant cette notion (Incitation) comme un des moyens participant à commettre le crime et en considérant l'Incitation comme un crime du point de vue de la charia islamique et la loi. Et ensuite, la recherché concerne l'infraction d'incitation explicite, traite ses éléments existant dans la jurisprudence islamique et le droit pénal égyptien en ce qui concerne la publicité dans les deux systèmes afin de commettre des crimes. De plus, la recherche traite également les

sanctions prévues pour les actes dans la jurisprudence islamique et le droit pénal égyptien. Pour atteindre notre objectif, nous utilisons une méthodologie analytique et comparative pour déclarer les différences fondamentales entre ce crime et ses éléments dans la jurisprudence islamique et le droit pénal égyptien, et les différences entre eux à propos de ce crime.

Les mots clés

Crime, Incitation, Complicité, Contribution pénale et médias contemporains, Incitation explicite, sanction, Jurisprudence islamique et Droit Pénal Égyptien.

مقدمة :

جريمة التحريض من أخطر الجرائم التي ابتليت بها المجتمعات، ذلك أنها تعتبر الوسيلة التعريفية للجريمة، وهي المخطط الذي يرسمه المحرِض للمحرَض في سبيل تنفيذ الأخير للجريمة وإبرازها على أرض الواقع، ومع ظهور وسائل الإعلام وتطورها أصبحت هذه الجريمة لها أثر ضخم وضررها فادحا، نظرا لطبيعة وسائل الإعلام المعاصرة وتميزها بالانتشار وعدم الانتقاء لمستقبل رسالتها الإعلامية، فأصبح التحريض من خلالها أسهل وأصبح بث المخطط الإجرامي للمنفذين أسرع.

ونظرا لخطورة هذه الجريمة وانتشارها عبر وسائل الإعلام المعاصرة، فإن هذا البحث يعالج تلك الجريمة عن طريق البحث في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات المصري مبينا كيف عالج كلٌ من الفقه الإسلامي وقانون العقوبات المصري أسباب تلك الجريمة وكيف حدد كلا النظامين سبل مواجهتها لمنعها أو الحد من آثارها على أقل تقدير والعقوبات المقررة لها .

وسوف أتناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم جريمة التحريض في الفقه الإسلامي والفقه القانوني.

المبحث الثاني : جريمة التحريض عبر وسائل الإعلام وتمايزها.

المبحث الثالث : الأحكام المتعلقة بالتحريض في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

وكل مبحث من هذه المباحث قد قمت بتقسيمه إلى مطالب وفروع على حسب المقتضى، ولم اتخذ منهجا واحدا لعلاج هذا الموضوع، بل سيكون المنهج منهجا متداخلا يجمع بين عدة مناهج على حسب المقتضى منها، المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج المقارن.

المبحث الأول

مفهوم جريمة التحريض في الفقه الإسلامي والفقه القانوني

المطلب الأول : مفهوم الجريمة في الفقه الإسلامي والفقه القانوني

المطلب الثاني : مفهوم التحريض في الفقه الإسلامي والفقه القانوني.

المطلب الأول : مفهوم الجريمة في الفقه الإسلامي والفقه القانوني

أولاً- تعريف الجريمة في اللغة : الجريمة أصلها من الجرم : والجرم : القطع ، يقال جرمه يجرمه جرما : قطعه ، وشجرة جرمة : مقطوعة ([1])، الجرم و الجريمة الذنب ،و جرم أيضا كسب ،وقوله تعالى { يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا }([2]) أي لا يحملنكم ويقال لا يكسبنكم و تجرم عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يفعله ([3])

ثانياً- الجريمة في الاصطلاح :

أ- في الاصطلاح الفقهي:

عبر الفقهاء قديما عن الجريمة بمصطلح الجناية، فالجناية لديهم كانت تساوي في مدلولها الجريمة بالاصطلاح الحديث لها عند فقهاء المسلمين المعاصرين أو فقهاء القانون الوضعي، إلا أنها مع مرور الوقت اقتصر مفهوم الجناية لديهم على ما يمثل اعتداء على نفس الإنسان أو أطرافه، وبالتالي أصبحت الجناية هي الجريمة التي تقع على الجسم دون غيرها.

جاء في المبسوط "اعلم بأن الجناية اسم لفعل محرم شرعا سواء حل بمال أو نفس ولكن في لسان الفقهاء يراد بإطلاق اسم الجناية الفعل في النفوس والأطراف ([4]).

إلا أن التعريف الشائع للجريمة خاصة عن الفقهاء المعاصرين [5] هو تعريف الشافعية لها ،بأنها : " محظورات شرعية زجر الله ـ تعالى ـ عنها بحد أو تعزير"([6]) :

شرح هذا التعريف ([7])

1 ـ قوله في التعريف "محظورات شرعية" إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية ، إشارة إلى أنه يجب في الفعل حتى يشكل جريمة أن تحظره الشريعة.

2 ـ زجر الله عنها بحد أو تعزير :إشارة إلى العقوبات المقررة على إتيان الجريمة، وهي إما عقوبة مقدرة، أو غير مقدرة تفوض إلى الحاكم، وهي التعزيز.

ب ـ تعريف الجريمة في الاصطلاح القانوني:

تحجم كثير من التشريعات عن وضع تعريف عام للجريمة ؛ ذلك أن وضع تعريف للجريمة يعتبر أمرا لا طائل منه في ظل مبدأ أساسي تتكأ عليه التشريعات في التجريم والعقاب في المجال الجنائي ،وهو أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وهذا المبدأ يقتضي حصر الجرائم وتحديد أركانها بشكل دقيق، ووضع العقوبات المناسبة لها ،وعلى ذلك نجد هذه التشريعات استعاضت عن وضع التعريف للجريمة بتعداد الجرائم ووضع العقوبات المقررة لها .

ومع ذلك، فإن الفقه القانوني وجد من الضروري وضع تعريف للجريمة يوضح ماهيتها بشكل عام ويميزها عما عداها من سلوك.

ولقد عرفها بعض الفقه القانوني بأنها: كل سلوك إنساني غير مشروع إيجابا كان أو سلبا ،عمديا كان أم غير عمدي، يرتب له القانون جزائيا جنائيا[8].

وعرفها البعض الآخر بأنها: فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية، يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا [9].

وأيما كان الأمر، فإن تعريف الجريمة في القانون يتضمن الآتي:

1ـ أن الجريمة سلوك إنساني غير مشروع لاعتدائه على الحقوق والمصالح التي يجب حمايتها وصيانتها للأفراد والجماعات.

2 ـ بروز الجريمة من خلال فعل ما نهي عنه، أو الامتناع عن فعل ما أمر به.

3ـ وجود النص القانوني التشريعي الذي يُرتب على الفعل، أو الامتناع المُحْدث للجريمة، جزاءً مقدرًا من العقوبة المستحقة لجرمه.

د ـ وسائل الإعلام المعاصرة

تتعدد وسائل الإعلام المعاصرة بين:

1ـ وسائل إعلام بصرية :تعتمد على حاسة البصر، كالصحف، والمجلات، والمطبوعات

2ـوسائل إعلام سمعية :تعتمد على السمع فقط، كالخطابة، والإذاعة، والتسجيلات.

3ـ وسائل إعلام سمعية بصرية :تعتمد على حاستي السمع والبصر، كالسينما، والتلفاز، والمؤتمرات، وغيرها ([10]).

وهذه الوسائل هي التي يتصور ارتكاب جريمة التحريض من خلالها ، وهي محل البحث ،نظرا لخطورة الجرائم المرتكبة من خلال تلك الوسائل وضررها البالغ على مستقبل الرسالة الإعلامية.

المطلب الثاني : مفهوم التحريض في الفقه الإسلامي والفقه القانوني

أولا : تعريف التحريض لغة واصطلاحا:

أ ـ التحريض لغة : التحريض : التحضيض[11]، والتحريض على القتال الحث والإحماء عليه [12] ،ومنه قوله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}[13] قال الزجاج : تأويله حثهم على القتال ، قال : وتأويل التحريض في اللغة أن تحث الإنسان حثا يعلم معه أنه حارض إن تخلف عنه ، قال : و الحارض الذي قد قارب الهلاك [14].

ب ـ التحريض في الاصطلاح الفقهي: لم يعرف الفقهاء مصطلح التحريض في كتبهم كعادتهم في تعريف المصطلحات وتحريرها ،إلا إن ذلك لا يعني أنهم لم يقفوا على مفهومه، وإن عبروا عنه بمصطلحات أخرى ، مثل الإغراء ، أو الأمر بفعل الجريمة ،وبيان ذلك كالآتي :

1ـ جاء في الدر المختار "إذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فأما إذا كانوا نظارة أو مغرين ـ أو معنيين بإمساك واحد فلا قود عليهم "[15]

فقوله " أو مغرين " من الإغراء أي حاملين له على قتله [16]

2ـ جاء في كتاب الأم "وإذا أمر السيد عبده أن يقتل رجلا والعبد أعجمي أو صبي فقتله فعلى السيد القود دون الأعجمي" [17]

والحق أن مفهوم التحريض كان يستخدم له مصطلح " الأمر بفعل الجريمة أو الآمر والمأمور " عند الفقهاء القدامى [18]،أما التعبير بمصطلح " التَّحريض " هو ما نحا إليه الفقهاء المعاصرون في تعبيرهم لمثل هذه الصورة من صور الاشتراك في الجريمة [19] .

وإذا تتبعنا مفهوم التحريض عند الفقهاء المعاصرين نجد تعريفات متعددة أبرزها ماعرفه به الشيخ عبد القادر عودة عرفه بأنه: إغراء المجني عليه بارتكاب الجريمة [20]

وإن كان هذا التعريف به شيء من الاختصار ،فإننا يمكن أن نتفق مع ما أورده بعض الباحثين في الفقه الإسلامي كتعريف للتحريض بأنه "التأثير على الغير، ودفعه نحو إتيان الجريمة، سواء كان ذلك بوعد، أو وعيد، أو إغراء ، أو غير ذلك من كل ما يعتبر من قبيل المنكر ،ويدخل تحت عنوان المعصية [21].

فهذا التعريف السابق يتطابق مع المعنى اللغوي من جهة وبه تفصيل غير مخل لمفهوم التحريض من الناحية الفقهية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المعنى الاصطلاحي للتحريض طبقا لمفهومه السابق لا يخرج المعنى اللغوي إلا إنهما يفترقان من جهة أن المعنى اللغوي للتحريض يشمل الحث على الخير والشر، بينما المعنى الاصطلاحي له يقتصر على جانب الشر فقط ؛ وهذا مبرر حقيقةً ؛ لأن التحريض كجريمة لا يمكن إلا أن يشمل جانب الشر الممثل للنشاط الإجرامي المعاقب عليه شرعا وقانونا.

ج ـ التحريض في الفقه القانوني:

لم يضع القانون المصري تعريفا محددا للتحريض على غرار كثيرا من التشريعات مثل التشريع الفرنسي والتشريع البلجيكي، ولذلك انبرى الفقه القانوني لتعريفه بتعريفات عدة منها:

1ـ عرفها بعض الفقه القانوني بأنه: خلق فكرة الجريمة لدى شخص، ثم تدعيمها كي تتحول إلى تصميم على ارتكابها [22].

2 ـ وعرفه بعض الفقه القانوني: بأنه دفع الغير إلى ارتكاب الجريمة عن طريق التأثير على نفسيته على نحو من شأنه يخلق لديه التصميم على ارتكابها [23].

ويتضح من التعريفات السابقة أن نشاط المحرض ذو طبيعة نفسية، إذ يتجه إلى نفسية المباشر، كي يؤثر عليها، فيدفعه إلى الجريمة، والفرق بذلك واضح بينه وبين نشاط المباشر الذي يغلب عليه الطابع المادي [24].

والشائع في جرائم التحريض أنه يتم من خلال الوسائل القولية عن طريق عبارات تؤدي إلى تهيج الفاعل ودفعه إلى ارتكاب الجريمة [25].

والتحريض يندرج تحت الاشتراك في الجريمة من الناحية الفقهية والقانونية على ما سيتضح لنا في هذا البحث بعد قليل.

ثالثا : ـ تأثير وسائل الإعلام في الجرائم المرتكبة من خلالها :

تعتبر وسائل الإعلام المعاصرة منبرا خصبا لممارسة جريمة التحريض خاصة في الآونة الأخيرة، فأصبح التحريض كنشاط إجرامي هو الوسيلة الشائعة إعلاميا لتصفية الخصوم السياسيين وكسر شوكتهم، واتخذ هذا النشاط من وسائل الإعلام مرتعا لممارسته ؛ لحسم كثير من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع انتشار الجهل والتخلف وغياب الفكر النقدي لدى بعض الشعوب العربية ، وسيطرة بعض النخب الفاسدة على وسائل الإعلام وتطويعها لأغراضها المشبوه.

فوسائل الإعلام المعاصرة ساهمت وبحق في تسارع تنفيذ المخططات الإجرامية ،والشاهد على ذلك ما حدث على إثر ما يسمى بثورات الربيع العربي من خلال قيام بعض أصحاب المخططات المشبوهة من استخدام تلك الوسائل الإعلامية في بث سمومهم التحريضية التي بدأت على إثرها مجموعات موتوره من الشباب المغرر به تنفيذ المخططات الإجرامية بتعطيل المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة عن طريق الإضرابات وانتهت بالخروج على أكثر من حاكم في

أقل من ثلاث سنوات ، فالتحريض عبر وسائل الإعلام من أخطر الوسائل التي تستخدم في التضليل الإعلامي في عصرنا الحاضر والشاهد العيان خير دليل على ذلك [26].

والحق أن مكمن الخطورة في التحريض عبر وسائل الإعلام ينشأ من طبيعة تلك الوسائل المباشر من خلالها السلوك الإجرامي، فوسائل الإعلام باعتبارها من وسائل العلانية لها أثر ممتد إلى عدد كبير من الأشخاص وتضفي على عبارات الجاني حجية إذا مورست من خلالها ، ثم إن جماهير الناس أسرع تأثيرا وانفعالا بعبارات المحرض من خلال تلك الوسائل ،ويوجد بين هؤلاء المتابعين على الأقل شخص يسرف في الحماسة ويضرب المثل لزملائه [27].

أ ـ وإذا كانت الجريمة في الفقه الإسلامي تقوم على ثلاثة أركان:

الركن الشرعي، وهو النص المحرم للفعل أو الامتناع عنه، **الركن المادي** :وهو إتيان العمل المكوِّن للجريمة، سواءً كان فعلا أم امتناعًا **الركن الأدبي** :وهو كون الجاني مكلفًا، أي :مسئولا عن الجريمة وذلك بأن تتوفر في الجاني عناصر المسئولية الأدبية في شخصه من حيث الإدراك والإرادة للفعل المجرم ،ومن حيث الخطأ العمدي أو غير العمدي ،ومن حيث ارتكاب الأمر بغير حق يستعمله أو واجب يؤديه [28].

وعلى ذلك ،فالفقه الإسلامي في نظريته للجرائم لا يعتبر العلانية من حيث الأصل لتجريم الفعل إلا عند الإنكار، فالجريمة في الفقه الإسلام تقع بمجرد توافر النموذج الشرعي لها بأركانه الثلاثة ، ومادام الفاعل ارتكب الجرم وأقر به ،فإنه يستوجب العقوبة ولو لم يصدر سلوكه الإجرامي علانية ، أما إذا أنكر الجاني ،فإنه يجب للحكم عليه بالعقوبة المقررة على الجريمة أن تقع الجريمة علانية ،ولكنها علانية بمفهومها العام المعروف في الشريعة الإسلامية المتحقق بشهاد الشهود ، فعلى سبيل المثال:

نرى الحنفية [29]: يشترطون للعقاب على جريمة السب أن يشهد بذلك رجلان أو رجل وامرأتان.

ويرى المالكية[30]: أن العلانية تتحقق بشهادة عدل واحد، أو إذا شهد بذلك مجموعة من الناس وإن لم يكونوا عدولا.

يجب أن يلاحظ أن الفعل يبقى مجرما في الفقه الإسلامي ولو لم يقع علانية ، فلا ينبغي فهم هذا التوجه من الفقهاء على أنهم اعتبروا العلانية ركنا من أركان الجريمة في الفقه الإسلامي، بل إنهم اعتبروا العلانية وسيلة من وسائل إثبات الجريمة فقط وليست داخلة في مكونات الجريمة ،والدليل على ذلك أنهم قرروا أن الاعتراف كافٍ للعقاب على الجريمة ولو لم يشهد بها شاهد.

ومهما يكن من أمر، فإن المتتبع لتقسيم الجرائم في الفقه الإسلامي يلاحظ أن تقسيم الجرائم والعقوبات المترتبة عليها اُعتبر فيه الضرر المترتب على تلك الجرائم، فكلما كانت الجريمة ضررها كبيرا استحقت عقوبة تلائمها .

وإذا كانت الجرائم التي تتخذ وسائل الإعلام مطية لتنفيذها تسبب أضرارا بالغة ،وتنم عن خطورة إجرامية تختلف عن مثيلتها التي لا تقع بواسطة تلك الوسائل ؛ فإن ذلك يستلزم وبمنطق الفقه الإسلامي تشديد العقاب عليها .

وعلى ذلك، يمكن اعتبار أن وسائل الإعلام في الفقه الإسلامي لا تتعدى كونها ظرفا مشددا يستوجب تشديد العقوبة للجرائم المرتكبة من خلالها لظم الضرر الناتج عنها.

ب ـ **ويرى القانونيون** أن الإعلام بوسائله المتعددة هو وسيلة لتحقيق حالة نفسية، وهي العلانية، وبالتالي، فإن العلانية التي يطلبها المشرع لتحقيق النموذج القانوني ـ الركن المادي

والركن المعنوي ـ التي تقوم به الجريمة قد تتحقق بواسطة وسيلة أخرى من وسائل العلانية غير وسائل الإعلام، وعلى ذلك فوسائل الإعلام خارجة عن الركن المادي والمعنوي للجريمة، فوسائل الإعلام لا تتعدى كونها عنصرا زائدا على النموذج القانوني للجريمة وليس جزء منه .

فالنموذج القانوني ، يتطلب ركنان، ركن مادي وركن معنوي ،ولا تعتبر العلانية التي تتم عبر وسائل الإعلام داخلة تحت أي من الركنين ،فالركن المادي إذا كان يتمثل في الفعل الإجرامي ،فإن الوسيلة ـ وهي وسائل الإعلام ـ هنا أمر عارض؛ لأن الفعل قد يحدث من خلالها أو من غيرها ،وعلى ذلك لا يتصور أن يكون هذا الأمر العارض جزء من الفعل ،ولا يتصور بطبيعة الحال أن تكون الوسيلة جزء من النتيجة؛ لأن الوسيلة بطبيعتها سابقة على النتيجة ،فهي مجرد أداة لتحقيق النتيجة ،وكذلك لا يتصور أن تكون الوسيلة جزءًا من علاقة السببية ؛لأنها لا تربط بحال من الأحوال بين الفعل والنتيجة الإجرامية ،ولا يتصور أيضا اعتبار وسائل الإعلام جزءًا من الركن المعنوي للجريمة ؛لأن الركن المعنوي هو الحالة النفسية للإرادة ،والوسيلة دليل عليها ،وليست جزءًا من مكوناتها ، وعلى ذلك ،وطبقا للرأي الراجح في الفقه القانوني يمكن اعتبار ارتكاب الجريمة عبر وسائل الإعلام ظرفا مشددا يستوجب تغليظ العقوبة [31] .

وعلى ذلك نخلص أن وسائل الإعلام تأثر في الآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة من خلالها، ومن هذه الأثار اعتبار ارتكاب الجريمة عبر تلك الوسائل ظرفا مشددا، وهذا بالاتفاق بين الشريعة والقانون.

المبحث الثاني : جريمة التحريض عبر وسائل الإعلام وتمايزها

المطلب الأول: التحريض كصورة من صور الاشتراك في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

المطلب الثاني: التحريض العلني في القانون المصري

المطلب الأول : التحريض كصورة من صور الاشتراك في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

الفرع الأول: الاشتراك في الفقه الإسلامي :

ونحن في إطار بحث المسئولية الجنائية للمحرض عبر وسائل الإعلام كان من الضروري بحث الاشتراك في الجريمة ؛ ذلك أن التحريض هو صورة من صور الاشتراك كما سيتبين لنا من الآتي :

أولا ـ الاشتراك في اللغة والاصطلاح

أ ـ الاشتراك في اللغة : يعنى المخالطة بين اثنين[32] ،ومن معانيها أيضا التعاون على الشيء والاتفاق عليه ،ومنه قوله تعالى {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي}[33] اجعله شريكي فيه[34] ،ويقال في المصاهرة : رغبنا في شرككم وصهركم ،أي مشاركتكم في النسب (35).

ويطلق الاشتراك عند علماء اللغة والأصول على معنيين[36]:

1 ـ الاشتراك اللفظي: وهو اللفظ الذي وضع لمعنيين معا، كالعين والقرء.

2 ـ الاشتراك المعنوي: وهو يكون في حالة كون اللفظ المفرد موضوع لمفهوم عام مشترك بين أفراد كثيرة، ككلمة الإنسان.

ب ـ الاشتراك في الاصطلاح الفقهي:

الاشتراك في الجريمة يعني إسهام عدد من الجناة في ارتكاب جريمة واحدة، ويمكن التعبير عنه بعبارة المساهمة الجنائية التي تستعمل في الفقه الوضعي الحديث، ومن الجائز استعمالها في الفقه الإسلامي، إذ هي دالة على هذا الوضع.[37]

فالجريمة كما تقع من واحد قد تقع من اثنين أو من الجماعة على واحد، فقد تتضافر جماعة على قتل شخص، أو يقوم اثنان بارتكاب جريمة مثل القتل بأن يوثقه أحدهما ويضربه الآخر أو يضرباه ضربة رجل واحد أو يتعاون عدة أشخاص على قتل واحد بأن يباشر أحدهم ويمنع المدافعين عن اثنان أو أكثر أو يقتل واحد وهناك شخص يحرس الطريق ليمنع المغيثين حتى تتم الجريمة [38]

ثانيا ـ صور الاشتراك في الفقه الإسلامي[39]:

1ـ اشتراك بالمباشرة:

أ ـ المباشر في اللغة: باشر الأمر: وليه بنفسه، و مباشرة الأمر: أن تحضره بنفسك وتليه بنفسك [40].

ب ـ المباشر في الاصطلاح: هي ما أثر في التلف وحصله [41] .

وعرفه الإمام محمد أبو زهرة بأنها "هي الجريمة التي يرتكبها الجاني بنفسه، وينفذها بإرادته من غير توسط لإرادة أخرى سواء أكانت إرادة المجني عليه أم إرادة أخرى [42].

وينطبق هذا بطبيعة الحال على حالة ما إذا تعدد الجناة وقام كل واحد منهم بدور رئيسي في إبراز الركن المادي للجريمة ، فإذا تقاسم الجناة الفعل المكون للركن المادي؛ فإنهم يعتبرون مباشرين للجريمة ،كما إذا قام عدد من الجناة بضرب المجني عليه قاصدين قتله ،فيقتل نتيجة لفعلهم ، فجميع الجناة هنا قاموا بأدوار رئيسية في ارتكاب الجريمة، فلذلك يعتبرون مباشرين للفعل ، ويعبر الفقه القانوني عن تلك الحالة بما يسمى تعدد الفاعلين أو تعدد المساهمين [43].

2 ـ اشتراك بالتسبيب:

أ ـ التسبيب في اللغة: من السبب، السبب هو الحبل، وكل شيء يتوصل به إلى غيره[44]

ب ـ التسبيب في الاصطلاح: ما أَثَّرَ في التلف فقَطْ ، ولَمْ يحَصِّلْهُ [45]

فالجريمة بالتسبيب هي التي تتوسط فيها بين إرادة الجاني والنتيجة إرادة أخرى[46].

وعلى ذلك، فالاشتراك بالتسبيب يطلق على حالة الشخص الذي يقوم في الجريمة بدور ثانوي إلى جانب آخر يقوم بالدور الرئيسي فيها ، ومثال ذلك من يحرض غيره على ارتكاب الجريمة، أو يتفق معه أو يعاونه على ذلك، ويقابل هذا التعبير في الفقه الوضعي لفظ الاشتراك، ولفظ التدخل والمتدخل، والتحريض، والمحرض[47] .

وأساس هذه التفرقة أن الأول يباشر تنفيذ الركن المادي للجريمة فهو شريك في المباشرة، وأن الثاني يتسبب في الجريمة باتفاقه أو تحريضه أو بذله العون ،ولكنه لا يباشر تنفيذ ركن الجريمة المادي ،فهو شريك بالتسبب[48].

الفرع الثاني: الاشتراك في الفقه القانوني:

اختلفت عبارات الفقه القانوني في التعبير عن مفهوم الاشتراك، فمنهم من يعبر عنها بالمساهمة الجنائية ومنهم من يعبر عنها بالاشتراك في الجريمة، وهذان التعبيران هما التعبيران الشائعان في إطار التحدث عن الجريمة التي يشترك فيها أكثر من شخص إلا إن الفقه العربي دأب على استخدام مصطلح الاشتراك **(49)**.

ويعرف الاشتراك في الفقه القانوني بأنه : تعدد الجناة الذين يرتكبون الجريمة **(50)**.

ويشمل الاشتراك في الفقه القانوني **نوعان:**

النوع الأول: الاشتراك الأصلي، وهو الذي يقوم فيه الفاعل بالاشتراك المباشر في هذه الجريمة عن طريق فعل مكون للجريمة التي وقعت، ويسمى هذا الشخص فاعلا أصليا.

النوع الثاني: الاشتراك الثانوي، وهو الذي يقوم بفعل لا يدخل في مكونات الجريمة، وإنما يتصل بالجريمة بطريق غير مباشر، كالدعوة إلى ارتكابها أو التحريض عليها أو تسهيلها بالمساعدة، وهذا هو الاشتراك بمعناه القانوني الاصطلاحي [51].

وعالج قانون العقوبات المصري الاشتراك في الجريمة في المادة [40] منه ، فنص على : يعد شريكا في الجريمة:

أولا :- كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض.

ثانيا :- من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق.

ثالثا :- من أعطي للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي شيء أخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخري في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها[52].

وتقابل هذه المادة المادة (42) في قانون العقوبات الجزائري والتي نصت على " يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك [53].

ويلاحظ على التشريع المصري أنه عد المحرض من المشتركين في الجريمة، بينما حصر التشريع الجزائري أعمال الاشتراك في الجريمة في المساعدة أو المعاونة في ارتكاب الأعمال

التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها، ولم يعتبر التشريع الجزائري التحريض مساهمة أو اشتراكا بل عده عملا من أعمال الفاعل الأصلي [54].

وذلك طبقا لنص المادة (41) من قانون العقوبات الجزائري التي نصت على أن " يعد فاعلا أصليا كل من حرض على ارتكاب الفعل سواء بالهبة أو الوعود أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي "

ونخلص من هذا العرض إلى أن التحريض هو صورة من صور الاشتراك الجنائي طبقا للقواعد العامة المتمثلة في المادة (40) من قانون العقوبات المصري.

أما في القانون الجزائري، فالتحرض لا يمثل مساهمة جنائية وإنما يمثل فعلا من الأفعال الأصلية.

الفرع الثالث: مقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه القانوني في نظرية الاشتراك:

اتضح من تقسيم الفقه لنظرية الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ينقسم إلى اشتراك مباشر واشتراك غير مباشر، والاشتراك المباشر في الشريعة كما هو في الفقه القانوني هو الاشتراك في الجريمة بالطريق الفعلي، وهو الاشتراك الأصلي، والذي يقال للمشترك فيه إنه فاعل أصلي، والاشتراك بالتسبيب هو الاشتراك غير المباشر كما يفهمه الفقه القانوني [55].

ومن الملاحظ أن الفقه الإسلامي عدد صور الاشتراك بالتسبيب ،وعد منها الاتفاق أو التحريض أو الإعانة [56] ،وتلك الصور الثلاثة هي الصور نفسها التي الواقعة تحت مسمى الاشتراك في الجريمة التي حصرتها المادة (40) من القانون المصري، وهي الاتفاق ،والتحريض ،والمساعدة أي الإعانة ،وهنا نجد أن القانون المصري اتفق مع الفقه الإسلامي في عد جريمة التحريض اشتراكا في الجريمة، وإن اختلفت الشريعة الإسلامية مع القانون الوضعي في تقدير

العقوبة على ما سنرى في هذا البحث، بينما اعتبر التشريع الجزائري عمل المحرض عملا من أعمال الفاعل الأصلي ،وهو ما يخالف نظرة الفقه الإسلامي.

ويتفق الفقه الإسلامي مع القانون الوضعي في أن للاشتراك الجنائي ركنان تعدد الجناة ووحدة الجريمة[57] .

المطلب الثاني : التحريض العلني في القانون المصري

جرم قانون العقوبات المصري التحريض بمادتين في هذا القانون المادة (1/40) حيث اعتبر المشرع المصري التحريض في هذه المادة وسيلة من وسائل المساهمة التبعية في الجريمة كما سبق البيان.

وفي هذه المادة لم يشترط القانون أن يتم التحريض بشكل علني، وجاءت المادة (171) من قانون العقوبات المصري لتتحدث عن التحريض العلني فنصت على " كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقبول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل ، أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع فى الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع ....." [58]

فطبقا لنص هذه المادة حدد المشرع جريمة الإغراء العلني بارتكاب جناية أو جنحة واشترط أن تكون الجريمة علانية حتى يستحق العقاب فيها [59] .

وعلى ذلك فالتحريض في القانون المصري نوعان.

النوع الأول :التَّحريض الفردي :وهو التَّحريض الموجه لشخص، أو أشخاص يعرفهم المُحرض فيقنعهم بارتكاب الجريمة.

وشرط وقوع هذا النوع من الاشتراك في الجريمة هو :حدوث الركن المادي للجريمة المشتركة بناء على تَحْريض المُحَرِّض. وهو الخاص بالقواعد العامة للتحريض التي نصت عليه المادة (40) من قانون العقوبات المصري.

النوع الثاني :التَّحريض العلني العام : وهو التَّحريض الموجه إلى جمهور لا يعرفهم المُحرض، عن طريق وسيلة علنية كما التحريض الواقع عبر وسائل الإعلام المعاصرة ، وهذا النوع هو المنصوص عليه بالماد(171) من قانون العقوبات.

وشرط وقوع التَّحريض العلني أو التَّحريض العام واعتبار فاعله شريكا في الجريمة :هو أن يكون التَّحريض بوسيلة علنية، كأن يطبع المحرض تحريضه وينشره في صحيفة، أو أن يتحدث المحرض في المذياع، فيحث بتحريضه على ارتكاب جريمة ما فتقع نفس تلك الجريمة، فيعاقب المُحرض على تحريض ذلك باعتباره مشتركا في الجريمة عن طريق التّحريض.

ويختلف التحريض العلني العام عن التحريض الذي عده المشرع في المادة (40) طريقا من طرق الاشتراك العام من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن التحريض في المادة (171) يجب أن يكون علنا بينما لا يشترط ذلك في المادة (40).

الوجه الثاني: أن التحريض في المادة (171) يجب أن يكون موجها إلى ارتكاب جناية أو جنحة فقط، بينما التحريض في المادة (40) يشمل التحريض على الجناية أو الجنحة أو المخالفة.

الوجه الثالث: أنه يجوز معاقبة المحرض في الأحوال الخاصة المنصوص عليها في المادة (172) ولو لم يترتب أية نتيجة، كذلك يعاقب القانون على التحريض لذاته في المواد (174)[60] ، (175)[61] (176) [62]، (177)[63]، ولو لم يتبع التحريض بأية نتيجة ، بينما التحريض في المادة (40) فيشترط للعقاب عليه أن تقع الجريمة بالفعل[64].

الوجه الرابع: أن التحريض في المادة (40) يكون موجها عادة إلى شخص واحد أو أشخاص معينين بخلاف التحريض في المادة (171)، (172) ، فلا يشترط فيه ذلك ويغلب أن يكون موجها إلى أفراد غير معينين أو إلى جمهور الناس. [65]

وهنا يلاحظ أن لوسائل الإعلام دورا في الخروج عن نطاق تطبيق المادة (40) إلى تطبيق المادة (171) ، ويلاحظ هنا أن وسائل الإعلام كانت مؤثرة في العقاب على التحريض ففي المادة (40) لا عقاب على التحريض إن لم يترتب عليه وقوع الجريمة ، بينما التحريض العلني يعاقب الجاني عليه ولو لم يترتب على ارتكاب التحريض جريمة ،مما يؤكد أن وقوع الجريمة عبر وسائل الإعلام يعتبر ظرفا يستأهل العقاب أو تشديده.

المبحث الثالث : الأحكام المتعلقة بالتحريض في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

وفي هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: عناصر التحريض

المطلب الأول الثاني: أركان جريمة التحريض

المطلب الأول الرابع: التحريض غير المتبوع بأثر في الفقه الإسلامي

المطلب الأول الرابع: عقوبة التحريض

المطلب الأول : عناصر التحريض

للتحريض عناصر أربعة بتحقيقها يمكن القول بأن التحريض يؤدي نتائجه الملموسة في الواقع ،وسسناقش هذه العناصر في الفروع الآتية :

الفرع الأول : المحرِض (بكسر الراء)

وهو الشخص الذي يقوم بتوجيه غيره لارتكاب الجريمة ،ونشاط المحرض كما هو بين من تعريفه في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي نشاط ذو طبيعة معنوية ،بمعنى أنه يهدف إلى التأثير على نفسية الفاعل الأصلي المحرَض بما يحمله على ارتكاب جريمته، فالتحريض ينتمي إلى دائرة الأفكار والنوايا لا دائرة الأفعال، أي أن المحرِض لا يقوم بأي فعل مباشر في ارتكاب الجريمة ،وهو بطبيعته يخاطب به الفاعل قبل ارتكاب الركن المادي للجريمة، وهو على ذلك كما يطلق عليه القانونيين فعل تحضري لا تنفيذي[66] ونشاط كما صوره القانونيين متوافق تمام الاتفاق مع التحريض في الفقه الإسلامي من حيث طبيعة الفعل ونشاط المحرض.

وليس بشرط أن يكون التحريض الصادر من المحرض صريحًا بحيث يذكر المحرض نوع الجريمة التي يرغب في ارتكابها، ويعبر عن إرادته القاطعة في ارتكابها ، فقد يكون نشاط المحرض صريحًا ، بحيث يذكر أسلوب تنفيذ الجريمة ، وقد يكون ضمنيًا[67].

ويستوي أن يكون التحريض شفويًا أو كتابيًا، في شكل كتاب يبعث به المحرض إلى من يتجه إليه تحريضه، بل إن التحريض قد يتخذ صورة الإيماء، إذا كانت له- بالنظر إلى الظروف التي صدر فيها – دلالة مفهومة لمن اتجه إليه ذلك الإيماء.[68]

فالمحرض هنا يهدف بكل وسيلة إلى دفع الجمهور إلى ارتكاب الجريمة عن طريق التأثير على نفسيته على نحو من شأنه أن يخلق التصميم على ارتكاب الجريمة وذلك بأي وسيلة تدعم فكرة الجريمة لدي الجمهور وتستحث لديه التصميم على اقترافها [69].

وعلى كل يشترط في القائم بالتحريض أن يكون متحملا للمسئولية الجنائية بأن يكون بالغا عاقلا مختارا.

الفرع الثاني: (المُحَرَض)

المحرض هو ذلك الشخص المستهدف من التحريض، والذي يأمل المحرِض أن تحركه الفكرة التي يبثها فيه ،والمُحَرَض في هذه الحالة يقدم على الجريمة بناء على التضليل الذي حدث له بأن ذلك الفعل الممثل للجريمة يشكل نوع من البطولة أو الوطنية أو إنقاذ الوطن أو غير ذلك من المصطلحات الإعلامية الخادعة ،والتي يحاول أن يؤكدها المضللون دائما حينما يريدون من الجمهور الإقدام على عمل معين .

ويلاحظ على أن خطاب المحرض للمحرَض غالبه موجه للشعور والوجدان وقد يستغنى المحرِض عن الكلام بالإشارة الحاسمة أو بالصيحة الملهبة ، وقلما يلجأ إلى الإطالة في الكلام إلى إذا كان ضامنا عدم الفتور عند سامعيه ، فجوهر كل تحريض هو الإيحاء ،أي تلك العملية النفسية التي تتلخص في إدخال فكرة في وجدان شخص ،فتترجم هذه الفكرة نفسها في أعمال ذلك، لأن الفكرة متى استقرت بغير منازع في وجدان بعينه مالت بحكم طبيعة النفس إلى التحول إلى فعل أو ترك [70].

واختلف فقهاء الإسلام في ضرورة اشتراط كون المحرَض مسؤولا جنائيا أم لا حتى نكون بصدد جريمة تحريض ؟!

والباحث في أقوال الفقهاء يجد أنهم عالجوا هذه النقطة تحت مسألة: إذا أمر العاقل صبيًا أو مجنونًا أو معتوهًا بالقتل، فقتل المأمور، فعلى من يجب القصاص ؟ اختلفوا في تلك المسألة على آراء:

القول الأول : للحنفية [71] وهو عدم وجوب القصاص على كل من الآمر والمأمور بل تجب الدِّية، والدليل على أن وجوب القصاص على المأمور فيه شبهة عدم الإدراك، فلا يتحمل مسؤولية ارتكابه للجريمة، وأما الآمر ففي أمره شبهة عدم المباشرة ،والدليل على ذلك قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قالَ النَّبيُّ : ادْرَؤوا الْحُدُودَ بِالشّبُهَاتِ [72]

وجه الدلالة

أن وجوب القصاص على المأمور فيه شبهة عدم الإدراك، فلا يتحمل مسؤولية ارتكابه للجريمة، وأما الآمر ففي أمره شبهة عدم المباشرة.

القول الثاني: وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة [73] إلى أنه يجب القصاص على الآمر أما المأمور فلا يجب عليه شيء، والدليل على ذلك: أن المسؤولية الجنائية يجب أن تلحق بالآمر فيقتص منه، وذلك لأن :المأمور ليس أهلا للمسؤولية، ولا محلا لها، فوجبت أن تلحق بالآمر.

والذي بيدوا واضحا هنا رجحانه هو قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة من ضروة القصاص من الآمر حتى لا يمكن أن يتخذ تحريض المجانين والصبيان على ارتكاب الجرائم ساترا من العقوبة خاصة أن التحريض الإعلامي أكثر المستخدمين فيه هم من الأطفال والمعتوهين.

وفي القانون اشترطت بعض التشريعات العربية كالتشريع الجزائري والأردني ضرورة كون المحرَض مسؤولا من الناحية الجنائية حتى نكون بصدد جريمة التحريض ، أما إذا كان المحرَض غير مسؤول من الناحية الجنائية بأن كان مجنونا أو صبي؛ فإننا نكون بصدد فاعل معنوي ،كما يرى جانب من الفقه [74] .

والفاعل المعنوي "هو من يسيطر على المنفذ سيطرة تامة تجعله يحركه كأداة في يده ويسخره لتنفيذ مآربه في ارتكاب الجريمة". [75]

ويرفض جانب من الفقه المصري نظرية الفاعل المعنوي [76] استنادا إلى نص المادة 39 من قانون العقوبات المصري التي اشترطت أن يكون الفاعل قد أتى فعلا من الأفعال المادية المكونة للجريمة، وبالتالي فلا فرق بين كون المحرَض مسؤولا جنائيا أم لا ، فعلى كل حال يأخذ المحرِض دور الشريك ، ويدعم هذا الرأي أن المادة 40 من القانون المصري في حديثها عن التحريض كصورة من صور الاشتراك لم تشترط أن يكون الموجه إليه التحريض مسؤولا جنائيا بل آتت مطلقة من كل قيد ،والقاعدة الأصولية تقول المطلق يجرى على اطلاقه.

وإن كان هناك جانب من الفقه المصري [77] يتجه نحو التفرقة بين المحرَض حسن النية وبين المنفذ غير المسؤول جنائيا ويقرر هذا الاتجاه أن نظرية الفاعل المعنوي يمكن الاعتراف بها في الحالة الثانية دون الأولى؛ ذلك أن في حالة المنفذ حسن النية تتوافر لديه الإرادة الكاملة، أما الحالة الثانية فالمنفذ معدوم الإرادة ،فلا يمكن أن يقال عنه شريك في الجريمة بل إن الذي دفعه يعتبر فاعلا أصليا.

والحق أنه رغم أن لهذا الرأي الأخير من وجهة نظر الباحث وجاهته إلا أن نصوص القانون المصري المتعلقة بهذا الشأن والتي استند إليها الرأي الأول ظاهرها لا يدعم فكرة الفاعل المعنوي .

الفرع الثالث : الهدف من التحريض

الهدف من التحريض المعاقب عليه في الشريعة الإسلامية هو ارتكاب أي معصية من المعاصي التي نهى الشرع عنها بغض النظر عن المعصية التي ارتكبت سواء صغيرة أو كبيرة ،فموضوع التحريض في الشرع انتهاك الأوامر والنواهي .

والتحريض المجرم في الشريعة الإسلامية قد يكون منصبا على الإغراء بفعل ايجابي أو سلبي، فالإيجابي هو التحريض على فعل ،أي فعل تحرمه الشريعة أيا كان، كالتظاهر بدون وجه حق أو إتلاف مؤسسة أو تخريب أو الاعتداء على أشخاص معينين أو ما شابه، والسلبي ينصب على الدعوة إلى الامتناع عن فعل أوجبت الشريعة الإسلامية فعله، فمثلا التحريض على الامتناع عن أداء الأعمال المكلف بها شخص فيما يسمى بالإضراب عن العمل أو ما شابه؛ فهذه أفعال سلبية تدخل ضمن التحريض .

ولا تشترط الشريعة الإسلامية وقوع الفعل المحرض عليه ، بل مجرد التحريض جريمة بغض النظر عن نتائجه فمجرد الدعوة إلى الجرائم جريمة في الإسلام لأن ذلك في اقل تقدير أمر بالمنكر وهو محرم قطعا. [78].

وفي القانون اشترط قانون العقوبات المصري في مادته (171) والتي تختص بالتحريض العلني أن يكون التحريض واقعا على جناية أو جنحة حتى تكون جريمة تستوجب العقاب في حق المحرض [79].

وإذا كان العقاب المضمن في هذه المادة لا ينطبق على المحرض إلا إذا انصب التحريض على جناية أو جنحة ؛ فإن ذلك لا يعنى أن ينفد من العقاب، وإنما تسرى عليه العقوبة المقررة في المادة (40) من قانون العقوبات المصري ، والتي ساوت بين جميع الجرائم سواء أكانت جنايات أو جنح أو مخالفات [80].

واعتبرت القانون التحريض الواقع على الفعل والترك سواء في وجوب استحقاق العقاب [81].

وبالمقارنة بين نظرة الشريعة الإسلامية ونظرة القانون الوضعي في هذا الاطار يتضح لنا التوافق بينهما في النظرة التجريمة، فالقانون الوضعي يجرم التحريض الواقع على الدعوة لمخالفة قوانينه في مادتيه (40) ، (171) ،وكذلك الشريعة الإسلامية تجرم التحريض الواقع على أية مخالفة للنظام الشرعي المتمثل في الأوامر والنواهي ، فالنظام القانوني جرم التحريض العلني إذا كان منصبا على ارتكاب جناية أو جنحة ويعاقب عليها طبقا للمادة (171) ،أما إذا كان التحريض على ارتكاب مخالفة عبر وسائل الإعلام فالعقوبة تكون طبقا للمادة (40) من قانون العقوبات.

وهذا يعني أن التحريض على جناية أو جنحة أو مخالفة معاقب عليه في النظام القانوني وهو ما يتوافق مع نظرة الشريعة.

الفرع الرابع: المستهدف من التحريض :

المستهدف من التحريض هو الواقع عليه الضرر من الجريمة ولم تشترط الشريعة الإسلامية شروطا معينة في هذا المستهدف من التحريض مادامت الشريعة قد قررت له حماية ضد اعتداء الآخرين وعلى ذلك، فإنه لا يقتصر التحريض المعاقب في الشريعة الإسلامية عليه ضد الشخص الطبيعي، بل أيضا يشمل ذلك الشخص المعنوي، فالمجني عليه في الشريعة الإسلامية هو من وقعت الجريمة على نفسه، أو على ماله، أو على حق من حقوقه، ولا تستلزم الشريعة أن يكون المجني عليه مختاراً مدركاً كما استلزمت هذين الشرطين في الجاني[82].

وعلى كلٍ يجب أن يكون الإغراء هو الذي دفع المحرَض لارتكاب الجريمة، فإذا كان من وجه إليه الإغراء سيرتكب الجريمة ولو لم يكن إغراء ولا تحريض، فلا يمكن القول بأن التحريض هو الذي دفع الجاني للجريمة.

وفي القانون الوضعي لا تختلف النظرة عما ذهبت إليه الشريعة الإسلامية، فالتحريض على الجرائم سواء الواقعة على الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي كلها مجرمة تستوجب العقوبة .

المطلب الثاني : أركان جريمة التحريض

لجريمة التحريض في الفقه الإسلام كما لأي جريمة ركان ركن مادي وركن معنوي ورابطة سببية

أولا: الركن المادي

1- يقوم هذا الركن على عنصرين :نشاط من شأنه خلق التصميم على الجريمة وموضوع هو الجريمة التي ينصب عليها هذا النشاط.

ويقوم التحريض في الشريعة الإسلامية بأية وسيلة يكون من شأنها خلق التصميم على ارتكاب الجريمة، والقاضي هو المنوط به تقدير ذلك. (83)

وهذا النشاط المادي الذي من شأنه التأثير على الغير، ودفعه نحو إتيان الجريمة، بالإمكان أن يكون بوعد أو وعيد أو إغراء، أو غير ذلك من كل ما يعتبر من قبيل المنكر ويدخل تحت عنوان المعصية[84].

فالركن المادي يتشكل بأي وسيلة من الوسائل التحريض ،ومثال تلك الوسائل:

أ ـ بالوعد: كالوعد بإعطاء مكافئة أو تقديم منفعة ما أو درء خطرا ما ويدخل في هذا الإطار الإيعاز بأن المحرض سوف يتحمل تبعات الجرم المحرض عليه أو التخفيف منه أو تأمينه نهائيا ضد العقاب.

ب ـ والوعيد: والوعيد هنا في الإطار لا يتمثل في إجبار السلطة ، وإنما يتمثل في الوعيد المشمول بالتضليل، ومثاله بعض الناس الذين يخرجون على بعض القنوات الفضائية أو صفحات الجرائد يطالبون بمطالبات من الجمهور أن يفعلوها في وقت الأزمات ،كأن يطلبوا منهم أن يثوروا أو يقطعوا طريقا ما أو غيرها من الأفعال الإجرامية ،وتشمل هذه المطالبات وعيدا بأنه من لم يفعل ذلك مثلا سيكون إرهابيا وسيعاقب بأشد العقوبات أو سينكل به ،أو سيكون خائنا أو كافرا أو ما شابه من هذه المصطلحات الإعلامية المستخدمة في التضليل والتي يمارسها البعض ضد المعارضين .

ج ـ المخادعة والدسيسة: وأيضا يتكون الركن المادي بالمخادعة حيث يكون المحرِض قادرا على أن يخدع المحرض في مجال الطبيعة القانونية للفعل أو تصويره بشكل مغاير لطبيعته الأخلاقي؛ فيقنعه بأن القوانين لا تحرمه أو أنه مما ينسجم مع الخلق الكريم أو العقيدة التي يؤمن بها، وقد يلجأ إلى إيهامه بوجود ضمان أكيد يحميه من أية عقوبة [85].

ويدخل في دائرة المخادعة كل الحيل الخبيثة والوسائل المغرية والأكاذيب والأفعال المسيئة والمؤثرة على الفاعل، والدافعة لارتكاب الجرائم ويجب أن ينصب التحريض على جريمة محددة .[86]

وعلى كل فهذه الوسائل هي على سبيل المثال، فلم تحصر الشريعة طرق التحريض على الجريمة، فكل فعل من شأنه أن يؤثر على الفاعل بقصد ليقوم بارتكاب الجريمة يعتبر تحريضا معاقبا عليه.

ويتفق قانون العقوبات المصري مع الشريعة فيما يخص وسائل التحريض، ففي المادة (40) منه لم تحصر وسائل التحريض بل جاءت عامة في نصها يعد شريكا في الجريمة" من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة ...." .

وعلى ذلك، فالقانون المصري لم يحصر وسائل التحريض وترك استخلاصها لقاضي الموضوع[87] ،وهو ما يتوافق مع نظرة الفقه الإسلامي في هذا الإطار

وإن لم تكن المادة (171) من قانون العقوبات لم تقيد في نصها التحريض بكونه مباشرا، إلا أن الفقه القانوني قد اشتراط كونه مباشرا لقيام الجريمة في حق المحرِض، أي يجب أن يكون بين التحريض والجريمة التي وقعت علاقة سببية ،وتتحقق هذه العلاقة إذا كانت الجريمة التي وقعت حدثت نتيجة مباشرة للتحريض[88] .

وإنه وإن كان قد فات المشرع إضافة قيد أن يكون التحريض مباشرا في المادة سالفة البيان ؛ فإنه تلافى هذا النقص في نص المادة (172) فنصت على " كل من حرض مباشرة ...."

وأيما كان الأمر فلا يجب لاعتبار التحريض مباشرا هنا أن يعين المحرض الجريمة التي يحرض عليها بأوصافها وأركانها ولا أن يكون في نيته التحريض على ارتكاب جريمة بوصف

معين، بل يكفي أن يكون التحريض موجها إلى نوع من أنواع الجرائم وهي المحددة في تلك المادة على سبيل الحصر ، وهي جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو الجنايات المخلة بأمن الحكومة ، فيكفي لهذا أن يقول المحرض مثلا حاربوا الخونة لا تبقوا لهم أثرا [89] .

وعلى كلٍ فقد اشترطت المادة (171) من قانون العقوبات المصري للعقاب على التحريض العلني أن يتم عبر وسائل العلانية المنصوص عليها فيها .

ثانيا : الركن المعنوي

يتمثل الركن المعنوي هنا في جريمة التحريض القصد من الكلام المشتمل على التحريض أن يكون باعثه أن يقدم الفاعل المباشر للجريمة باقتراف الفعل المنفذ للجريمة [90].

فلا يتصور في الفقه الإسلامي أن يكون التحريض غير عمدي، ذلك أنه – بطبيعته – يفترض بذل الجهد للإقناع بجريمة وخلق إرادة إجرامية متجهة إليها، وهو ما يقتضي علم المحرض بالدلالة الإجرامية والفعل الذي يوعز بالإقدام عليه، واتجاه إرادته إلى ذلك، وهو ما يعني اقتصار صورة الركن المعنوي للتحريض على القصد، واستبعاد أن يكون مجرد الخطأ كافيًا لذلك. (91)

ويتفق الفقه القانوني مع هذا النظر فيرى أنه لا يكفي لقيام جريمة التحريض إتيان شخص نشاطًا ماديًا يكون من شأنه دفع آخر إلى ارتكاب جريمة من الجرائم ، فإذا تكلم شخص بما كان من شأنه أن يؤلب بعض الناس أو الجمهور على فعل ما وقاموا بناء على هذا الكلام بارتكاب بعض الجرائم ولم يكن المحرض قاصدا تحقيق هذه النتائج الإجرامية ،فتنتفي في حقه الركن المعنوي لجريمة التحريض، لأنه من المفترض أن لا يسأل شخص عن ماديات حدثت لم يكن لها علاقة بإرادته ولا يعتبر نشاط الفرد تحريضًا ما لم تقع علاقة نفسية تربط بين النشاط التحريضي وشخصية المحرض ، وتكون هذه العلاقة محلا للمساءلة [92] .

فمثلا إذا تكلم البعض بكلام يعبر عن حقد وضغينة ضد شخص فقام أحدهم بناء على هذا الكلام بارتكاب الفعل الإجرامي، فلا يمكن اعتبار ما قاله المتكلم تحريضا ؛إذ إنه في هذه الحالة منقطع الصلة بالفعل الإجرامي إذا إنه لم يقصد النتيجة الإجرامية ،فضلا أنه لم يقصد التحريض أصلا وهذا أمر يعتبر منطقيا لا يقبل الجدل ،فلا يكفي الكلام العابر عن شخص أو مؤسسة أو إظهار عيوبها وسوء إدارتها أو فشلها أو عدم جدارتها بالمسئولية لأن يكون تحريضا بل لابد للمحرض من ذلك كله أن يقصد إيقاع الجريمة(93)

وعلى كل فإنه يفترض العمد لدى المحرض علمه بدلالة عباراته، والتأثير المحتمل لها على نفسية من حرضه، وتوقعه أن يقدم بناء عليه على ارتكاب الجريمة موضوع التحريض؛ وبالإضافة إلى ذلك يتعين أن تتوافر لديه الإرادة المتجهة إلى خلق التصميم الإجرامي، لدى من حرضه، وإلى ارتكابه الجريمة موضوع التحريض.

ثالثا : علاقة السببية :

ويشترط لمسئولية الجاني عن الجريمة التي تنسب إليه أن تكون ناشئة عن فعله، وأن يكون بين الفعل الذي أتاه والنتيجة التي يسأل عنها رابطة السببية.(94)

وهنا يجب التنويه على أنه المفروض أن يكون الإغراء هو الدافع لارتكاب الجريمة، فإذا كان من وجه إليه الإغراء سيرتكب الجريمة ولو لم يكن إغراء ولا تحريض، فلا يمكن القول بأن التحريض هو الذي دفع الجاني للجريمة (95).

وعلى ذاك لابد أن تكون الجريمة الواقعة نتيجة للتحريض، فإن وقعت نتيجة لغير التحريض أو أن التحريض لم يكن له أثر في نفسية المباشر فلا اشتراك هنا.

ولا خلاف في الفقه القانوني حول تلك النقطة.

المطلب الثالث : عقوبة التحريض في الفقه الإسلامي والقانون المصري

سنتناول عقوبة التحريض في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في الفروع الآتية:

الفرع الأول: عقوبة التحريض على جرائم الحدود والقصاص المتبوع بأثر

سبق أن بينا أن الشريعة الإسلامية ميزت قواعد الشريعة الإسلامية بين الفاعل والشريك، فاعتبرت الأول شريكا مباشرًا، في حين أطلقت على الثاني تعبير الشريك المتسبب، والشريك المباشر بنظر الفقه الإسلامي :هو من يقوم بتنفيذ الفعل المكون للركن المادي للجريمة، بمعنى أن الفاعل هو من يقوم بنفسه بتنفيذ الجريمة.[96]

والقاعدة في الشريعة أن العقوبات المقدرة جعلت لمباشر الجريمة دون الشريك المتسبب، وتطبيق هذه القاعدة يقتضي أن من اشترك في جريمة من جرائم الحدود أو القصاص لا يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة أياً كانت وسيلة الاشتراك، أي سواء كان الاشتراك بالاتفاق أو التحريض أو العون، وإنما يعاقب بالتعزير.[97]

لأن المحرض وإن لم تكن الجريمة بفعله وتوسطت مع إرادته إرادة أخرى يعد مرتكبا بذلك تحريضا ومشتركا فيها، ولذلك عليه جزء من تبعاتها ، فإن لم تكن تبعة الفعل فتبعة التحريض[98].

والعلة في اختصاص هذه القاعدة بجرائم الحدود والقصاص أن العقوبات المقررة لهذه الجرائم بالغة الشدة، وأن عدم مباشرة الشريك المتسبب للجريمة يعتبر شبهة تدرأ عنه الحد، ولأن

الشريك المتسبب أياً كان الحال أخف جرماً وأقل خطراً من مباشر الجريمة، ومن ثم لم تستو عقوبتهما. (99).

الفرع الثاني :عقوبة التحريض على جرائم التعزير المتبوع بأثر في الفقه الإسلامي.

من المعلوم أن العقوبة في جرائم التعزير هي من تقدير الإمام يقررها بما يراه أصلح للمجتمع وأردع للمجرمين فيه (100)

والسؤال هنا ، هل يمكن تطبيق القاعدة الخاصة بعدم المساواة بين الشريك المتسبب والفاعل الأصلي في العقاب على الجرائم التعزيرية كما في جرائم الحدود والقصاص ؟

يمكن النظر إلى الأمر من جهتين :

الجهة الأولى : إذا قلنا بتطبيق تلط القاعدة على الجرائم التعزيرية يترتب على هذا نتيجة وهي: يجب ألا نسوي بين عقوبة الشريك المباشر وعقوبة الشريك المتسبب، ووجب أن نجعل عقوبة الأخير أخف من عقوبة الأول، ويمكن تعليل هذا الرأي بأن القواعد التي تنطبق على جرائم الحدود والقصاص، هي نفس القواعد التي تنطبق على جرائم التعازير في الغالب، وأن الشريك المتسبب أقل خطراً وأخف جرماً من الشريك المباشر، فلا معنى للتسوية بين مختلفين ، إلا أن هذه القاعدة ليست قاعدة مطردة بحيث يلزم القاضي في كل حال بتطبيقها ؛ نظرا لأن الشريك المتسبب أحيانا تفوق خطورته الإجرامية خطورة منفذ الجريمة ،ولقاضي الموضوع أن يوازن بين دور كل من الشريكين ويحدد العقوبة الكفيلة بردع الجاني وزجرة عن معاودة جرمه.

الجهة الثانية : وإذا قلنا باختصاص القاعدة السابقة بجرائم الحدود والقصاص إذ إن سبب التفريق بين الشريك المباشر والشريك المتسبب في هذه الجرائم هو شدة العقوبة

ويترتب على هذا نتيجة مفادها وجوب القول إن جرائم التعازير لا يفرق فيها بين عقوبة الشريك المباشر والشريك المتسبب.

وهذا الرأي الأخير هو الرأي الراجح؛ لأن جريمة كل من الشريكين جريمة تعزيرية والعقوبة المقررة عليها عقوبة تعزيرية، والشريعة لا تفرق بين جريمة تعزيرية وأخرى، ولا تحدد لكل جريمة عقوبة بعينها، وتترك للقاضي أن يختار العقوبة المناسبة للجريمة والمجرم، كذلك فإن عقوبات التعزير غير مقدرة؛ أي غير ثابتة، وما دامت العقوبة غير ثابتة وتقديرها متروك للقاضي فمن الصعب وضع حدود لعقوبة المباشر والمتسبب، كما أنه لا فائدة عملية ترجى من وراء وضع هذه الحدود.(101)

ويرى ـ الباحث ـ وجوب الأخذ بهذا الرأي خاصة في مجال التحريض الإعلامي على الجرائم ووجوب أن تكون العقوبات التعزيرية للمحرض من أقصى العقوبات، بل يرى أنه يمكن في التحريض على الجرائم أيا كان نوعها، وخاصة جرائم الحدود والقصاص قد تصل إلى الإعدام للمحرض، إذا نتج عن ذلك ضررا فادحا أو قتل أو تخريب لا يمكن تداركه مثل تخريب المؤسسات الأثرية وغيرها من الأضرار التي يصعب تداركها ؛إذ إن الإعلام للأسف قد انحرف عن مساره الإصلاحي إلى مسار منحرف يدعو إلى الفتن والتخريب والحرق للمؤسسات، مما جعل خطر التحريض الإعلامي أخطر بكثير كما هو منطق الفقه الإسلامي من أي نوع أخر من أنواع التحريض، وبالتالي وجب أن تكون له عقوبات مشددة تردع هؤلاء الأبالسة الذين يخون في الناس سمومهم الفتاكة؛ فتأتى على الأخضر واليابس

الفرع الثالث : عقوبة جريمة الإغراء العلني المتبوع بأثر في القانون.

عالج القانون في مادته 171 عقوبات جريمة التحريض فيما أطلق عليه الفقه القانوني جريمة الإغراء العلني بارتكاب جناية أوجنحة [102] "

وطبقت المادة 171 من قانون العقوبات القواعد العامة للاشتراك والمنصوص عليها في المادة 41 من ذات القانون والتي تقرر أنه من اشترك في جريمة فعليه عقوباتها [103]

ومفاد المادة 171 من قانون العقوبات أن المحرض لا يعاقب في حالة الشروع إلا إذا حصل الشروع في جناية أما إذا حصل الشروع في جنحة؛ فلا عقاب عليه، ولو كانت الجريمة مما يعاقب على الشروع فيها **[104]**.

ويتبن من هذه المادة لتطبيق العقوبات الواردة فيها توافر أركان الجريمة في حق المحرض وهي كما ذهب القانونيون

أ ـ الفعل المادي وهو فعل التحريض

ب ـ أن يتم التحريض علنا بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة السابقة وهذه الوسائل هي على سبيل المثال

ج ـ القصد الجنائي

فإذا توافرت هذه الأركان استحق المحرض نفس عقوبة الفاعل الأصلي للجريمة [105].

الفرع الرابع : التحريض غير المتبوع بأثر في الفقه الإسلامي .

التحريض غير المتبوع بأثر هو التحريض المجرد على بعض الجرائم التي قام المحرض فيها ببث فكرته وتحريضه إلا أن هذا التحريض لم يأت ثماره وبالتالي لم تقع جرائم هل تعاقبه الشريعة الإسلامية على ذلك

الأصل أن التحريض لا يعاقب عليه، باعتباره اشتراكًا بالتسبب في جريمة إلا إذا ارتكبت الجريمة موضوع هذا التحريض، وثبت توافر علاقة السببية بينها وبين التحريض .ولكن لما كان التحريض في ذاته معصية، إذ إنه يكشف عن خطورة المحرض على أمن المجتمع ونظامه فإن ذلك ما في لأن يكون جديرا بأن يكون فعل التحريض بحد ذاته مجرما وفاعله مستحق للعقاب[106].

إذ أن التحريض في حد ذاته هو أمر بالمنكر من القول والفعل وهو بالشك معصية تستحق العقاب

قال الله تعالى { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[107]

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الأمة أفراد وجماعات والعقوبة على الآتي المنكر وتارك المعروف واجبة.

ويقدر القاضي العقوبة الملائمة لهذا الفعل بما يراه زاجرا للجاني ورادعا له عن فعله.

الفرع الخامس : التحريض غير المتبوع بأثر في القانون الوضعي:

بداية يجب التفرقة بين التحريض كطريقة من طرق الاشتراك في القانون وبين كجريمة قائمة بذاتها ،والفارق بينهما ليس في طبية التحريض ذاته فهو واحد في الاثنين ، بل إن التحريض المعتبر جريمة قائمة بذاتها لا يلزم ارتباطه بفعل ولا شروع ويعد مجرد التحريض جريمة [108]

واعتبر قانون العقوبات المصري التحريض جريمة قائمة بذاتها ويجب العقاب عليها وإن لم تكن متبوعة بأثر وذلك إذا كانت الجرائم المحرض عليها من الجرائم المنصوص عليها في المواد 87 ،89 ،90 ، 90مكرر ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 وهي تلك الجرائم المضرة بأمن الحكومة من

الداخل فقد نصت المادة 95 من قانون العقوبات المصري " كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد 87 ،89 ، 90 ، 90 مكرر ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 من هذا القانون يعاقب بالسجن المشدد أو بالسجن إذ لم يترتب على هذا التحريض أثر (109)"

وفي الباب الرابع عشر من قانون العقوبات المصري فيما يخص الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها نص قانون العقوبات على مجموعة من الجرائم التي اعتبر مجرد التحريض عليها جريمة تستوجب العقاب وإن لم تكن متبوعة بأثر ،وهذه الجرائم هي:

1 ـ التحريض على ارتكاب جنايات القتل والنهب والحرق ونص عليها القانون في مادته(172)عقوبات .

2 ـ جناية التحريض على قلب نظام الحكم وعالجها القانون في مادته (174) عقوبات

3 ـ تحريض الجند على عدم الطاعة وقد عالجها القانون في مادته(175) عقوبات

4 ـ جريمة التحريض على بغض طائفة من الناس وعالجها القانون في مادته (176) عقوبات

5ـ التحريض على عدم الانقياد للقوانين ونصت عليه المادة(177) من قانون العقوبات

فكل تلك الجرائم معاقب على مجرد التحريض عليها وإن لم تبع هذا التحريض بأثر ،فالقانون نظر إلى هذه الجرائم على أنها تمثل خطورة بالغة على المصالح التي يحميها القانون فجرم المشرع التحريض على هذه الجرائم خاصة ،لانطوائه على وقائع تشكل درجة كبيرة من الجسامة على مصالح المجتمع ،وقد ثبت بيقين تجاه هؤلاء الأشخاص القائمين على مثل هذا النوع من التحريض

أن لديهم ميلا شديدا لارتكاب الجرائم، وأن ترك هؤلاء الأشخاص دون عقاب يمثل خطورة بالغة على المجتمع [110]

والشريعة الإسلامية لم تخصص تحريضا على أنواع من الجرائم بعينها يستحق العقاب مثلما فعل القانون، بل هي تعاقب على التحريض جميع الجرائم؛ لأن غاية الأمر أن الشريعة تنظر على هذا التحريض بأنه أمر بالمنكر وهو معصية وكل معصية تضر الآخرين ويعلن بها صاحبها قاصدا الأضرار بالغير يستحق العقاب .

الخاتمة

بعد الطواف في هذا البحث يمكننا أن نستخلص النتائج الآتية:

1 ـ الجناية كانت تساوي في مدلولها الجريمة بالاصطلاح الحديث لها عند فقهاء المسلمين المعاصرين، إلا أنها مع مرور الوقت اقتصر مفهوم الجناية لديهم على ما يمثل اعتداء على نفس الإنسان أو أطرافه.

2ـ غالب تعبير الفقهاء القدامى عن مفهوم التحريض كان تعبيرهم "بمصطلح الأمر بالجريمة ،ومصطلح التحريض هو من استخدام الفقهاء المعاصرين ومن استخدام الفقه القانوني.

3 ـ الضرر الناتج عن ارتكاب الجرائم عبر وسائل الإعلام أعظم بكثير من مثيلتها، ولذلك فهي تحمل في طياتها خطورة إجرامية تستوجب مقابلة تلك الخطورة بعقوبات مناسبة .

4 ـ وسائل الإعلام هي وسيلة من الوسائل التي ترتكب الجرائم من خلالها ، وبالتالي هي خارجة عن أركان جريمة التحريض سواء في الفقه الإسلامي أو في الفقه القانوني ،ولكن يمكن اعتبارها ظرفا مشددا يستوجب تشديد العقوبة.

5 ـ الأصل في الفقه الإسلامي أن العلانية ليست شرطا للعقاب على الجرائم إلا إنه عند الإنكار يستوجب ذلك أن تقع الجريمة علانية، والعلانية المقصودة هنا هي وقوع الجريمة أمام شاهدين عدلين .

6 ـ التحريض على الجريمة صورة من صور الاشتراك في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي .

7 ـ عالج القانون المصري جريمة التحريض في مادتين ، المادة الأولى وهي المادة (40) منه واعتبره في هذه المادة صورة من صور الاشتراك في الجريمة وأطلق عليها الفقه القانوني التحريض الفردي ولم يشترط فيه العلانية وعاقب المحرض بشرط وقوع الجريمة المحرض عليها ،وفي المادة الثانية وهي المادة (171) وأطلق عليها جريمة الإغراء العلني وهو التحريض العلني العام واشترط لقيام هذه الجريمة أن تتم عن طريق من طرق العلانية المنصوص عليها في هذه المادة.

8 ـ فرق القانون المصري بين التحريض الفردي وبين التحريض العلني العام من عدة وجوه، منها أن التحريض في المادة (171) يجب أن يكون موجها إلى ارتكاب جناية أو جنحة فقط، بينما التحريض في المادة (40) يشمل التحريض على الجناية أو الجنحة أو المخالفة.

9 ـ عناصر التحريض أربعة، المحرِض، والمحرَض ، الهدف من التحريض ،المستهدف من التحريض ،وكل عنصر من هذه العناصر اشترط فيها الفقه الإسلامي والقانون شروطا معينة حتى يمكن أن يقال إن هناك جريمة تحريض وتكاد تكون الشروط في كل من الفقه الإسلامي والقانون متفقة .

10 ـ اتفق الفقه الإسلامي والقانون الوضعي على أن لجريمة التحريض ركنين، الركن المادي وهو المتمثل في النشاط الذي من شأنه خلق تصميم على ارتكاب الجرم لدى المحرَض ،الركن

المعنوي ،وهو المتمثل في قصد المحرِض من هذا الفعل الجرمي أن يقدم المنفذ للفعل الجرمي بفعلته.

11ـ يشترط للعقاب على التحريض أن تنشأ علاقة سببية بين التحريض وبين النتيجة الجرمية التي قام بها الفاعل وهذا بالاتفاق بين الشريعة والقانون.

12 ـ يعاقب الفقه الإسلامي على التحريض بعقوبات تعزيرية سواء أكان تحريضا متبوعا بأثر أم غير متبوع بأثر، لاعتباره التحريض جريمة مستقلة ولو لم يقم المنفذ للجريمة بالفعل الجرمي ،والأصل في الفقه الإسلامي أنه لم يساو بين المحرض والمنفذ في العقاب ، بينما ساوى القانون الجنائي المصري في العقوبة من حيث الأصل بين المحرض والمنفذ.

13 ـ فرق القانون الوضعي بين نوعين من التحريض، النوع الأول وهو التحريض المنصوص عليه في المادة 40 والمادة 171 واشترط للعقاب عليه أن يكون هذا النوع من التحريض متبوعا بأثر أي يقدم الفعل على الجرم، بينما اعتبر التحريض جريمة مستقلة يعاقب عليها القانون ولو لم تتبع بأثر إذا وقعت الجريمة على جريمة من الجرائم المنصوص عليها من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد 87 ،89 ، 90 ، 90 مكرر ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، أو المادة 172 ،174 ، 175 ، 176 ، 177 .

الهوامش:

([1]) مادة (جرم) لسان العرب، لسان العرب: محمد بن مكرم بن على ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي 12 /90ط: دار صادر – بيروت:1414هـ.، معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا 445/1.، ط : دار الجيل - بيروت - لبنان - 1420هـ - 1999م ، الطبعة : الثانية .

([2]) سورة المائدة جزء من الآية8 .

([3]) مختار الصحاح 1 /43، المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار ، 118/1: دار الدعوة ، تحقيق: مجمع اللغة العربية، معجم مقاييس اللغة 446/1.

([4]) المبسوط للسرخسي : شمس الدين السرخسي 27 / 84،،ط: دار المعرفة – بيروت ،وانظر في هذا المعنى أيضاً ، العناية شرح الهداية: محمد بن محمد البابرتي74/4: بدونه دار طبع، البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين ابن نجيم الحنفي 2/3، ط : دار المعرفة - بيروت ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي52/2. ، ط : دار الكتب الإسلامي. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده 430/1، ط : دار الكتب العلمية النيرة شرح مختصر القدوري: أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العبادي اليمني - الزَّبِيدِيّ 206/1: مكتبة حقانية - ملتان - باكستان - شرح مختصر خليل للخرشي: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله 2/8 -3،ط: دار الفكر للطباعة – بيروت، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي 207/8 ، ط : دار الفكر - بيروت ، المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق 240/8، ط : المكتب الإسلامي .

([5]) تحرير السلوك في تدبير الملوك: أبو الفضل محمد بن عبد الوهاب بن عبد اللطيف بن علي بن عبد الكافي 57/1 ط: مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية. التشريع الجنائي الإسلامي66/1. الموسوعة الفقهية الكويتية 16/ 59: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة الكويت الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي الإمام محمد أبو زهره 10.ط دار الفكر العربي

([6]) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي1 / 248 ، ط : دار الكتب العلمية - بيروت - 1405هـ- 1985م.

([7]) التشريع الجنائي في الإسلام ، الشيخ عبد القادر عودة ، 1 / 66 ، ط: دار الكتاب العربي - بيروت

([8])الجريمة وأحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي : للدكتورة خضره عبد الفتاح 12: ط ادارة البحوث السعودية .

([9]) المسئولية الجنائية عن أعمال وسائل الإعلام ، للدكتور رأفت جوهري رمضان ص13، ط: دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى عام 2011 م.

([10]) استراتيجية الإعلام الإسلامي - د.جمال النجار 81، ط: دار السعادة للطباعة، مصر ،وانظر أيضا : .مائة سؤال عن الصحافة للدكتور طلعت همام ص7ط دار الفرقان.

([11]) مادة (حرض) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي 103/3، ط : دار ومكتبة الهلال ، تحقيق : د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي ، لسان العرب: 7 /133 .

([12])مختار الصحاح: 1 /55 . لسان العرب 7 /133، المعجم الوسيط: 1 /167.

([13]) سورة الأنفال الآية 65.

([14]) لسان العرب 7 /133

([15]) الدر المختار : محمد أمين عابدين 6 / 557،: دار الفكر - بيروت - 1386 ، الطبعة : الثانية

([16]) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة ، ابن عابدين. ،557/6: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - 1421هـ - 2000م.

([17]) الأم: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ،42/6 ط : دار المعرفة - بيروت - 1393 ، الطبعة : الثانية ،

([18]) انظر في ذلك : المبسوط للسرخسي المبسوط للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي 24 / 78 ، ط: دار المعرفة- بيروت.،البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري 8 / 88،ط : دار المعرفة - بيروت ، الفتاوى الهندية الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي 5 / 40، ط: دار الفكر: 1310 هـ. ، الكافي في فقه أهل المدينة: أبو

عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي 1 / 589، ، ط: دار الفكر ـ بيروت ، 1407هـ، التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي 6 / 242ط: الفكر ـ بيروت،1393هـ. ، الشرح الكبير: سيدي أحمد الدردير 4 / 244، ط : دار الفكر ـ بيروت،الأم 6 / 41، المهذب في فقه الإمام الشافعي: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي 2 / 177 ،ط: دار الفكر ـ بيروت. ، روضة الطالبين وعمدة المفتين: محيي الدين يحيى بن شرف النووي 9 / 139،ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت. حاشية البجيرمي شرح المنهج: سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي 4 / 178ط: المكتبة الإسلامية : ديار بكر ـ تركيا. ، المغني لابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة 9 / 122ط: دار الفكر ـ بيروت. 1405هـ،الكافي في فقه الإمام أحمد: ابن قدامة المقدسي 4 / 64ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت.، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور9 / 453ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. ، الروض المربع شرح زاد المستقنع: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى 3 / 260ط: مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض:1390هـ.

([19])الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: الإمام/ محمد أبو زهره ،292، ط: دار الفكر العربي ،الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور حسني 474 ،دون دار طبع.

([20]) التشريع الجنائي في الإسلام مقارنا بالقانون الوضعي : عبد القادر عودة 1 / 367، ط : دار الكتاب العربي - بيروت - .

([21]) الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي للدكتور غيث الفاخري ص 219 الطبعة الأولى ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، 1993م

([22]) شرح قانون العقوبات ، القسم العام ،للدكتور محمود نجيب حسني ،ص 421 ط: دار النهضة العربية ،القاهرة ،الطبعة الخامسة عام 1982.

([23]) شرح قانون العقوبات ، القسم العام، للدكتور عمر السعيد رمضان ص 412 طبعة عام 2000م .

([24]) الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور محمود نجيب حسني مرجع سابق 473.

([25])التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجه ص 732 الطبعة الثانية 1991ـ 1992م .

([26]) العمل الإعلامي في الفقه الإسلامي ،رسالة دكتوراه للباحث ياسر محمد إبراهيم دربالة ،432، مكتبة جامعة طنطا ، نوقشت 2016

([27]) انظر في ذلك : الشامل في جرائم النشر فقها وقضاء للمستشار صبري محمود الراعي ، الأستاذ رضا السيد عبد العاطي ص 59ـ 60 ،وانظر أيضا : التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجه ص 728،جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير ص 167 ط : مطبعة الناشرون المتحدون.

([28]) التشريع الجنائي في الإسلام للشيخ عبد القادر عودة 110/1، الجريمة للشيخ أبي زهرة مرجع سابق 132.

([29])شرح فتح القدير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ، 5 / 346 ، ط: دار الفكر - بيروت ، الطبعة : الثانية،تبيين الحقائق 3 / 211، الفتاوى الهندية 2 / 167.

([30]) شرح مختصر خليل للخرشي 8 / 74،الشرح الكبير 4 / 312، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل. : محمد عليش. 9 / 242. ، ط: دار الفكر - بيروت - 1409هـ - 1989م.

([31]) المسئولية الجنائية عن أعمال وسائل الإعلام للدكتور رأفت جوهر رمضان ص 123، ط: دار النهضة ،طبعة عام 2001 م.

([32])لسان العرب 488/10، تاج العروس223/27.

([33]) سورة طه الآية 32.

([34])لسان العرب 10 /450

([35]) المرجع السابق.، تاج العروس 225/27.

([36]) الموسوعة الفقهية الكويتية 310/4، ط: وزارة الأوقاف الكويتية.

([37]) الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور /محمود نجيب424.

([38]) الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي للإمام أبو زهره 292.

([39])ا الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور /محمود نجيب 425،ا وانظر أيضا : التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 359،: الجريمة والعقوبة لإمام أبو زهرة المرجع السابق.

([40])لسان العرب 4 /61

([41])نهاية المحتاج 7 / 253،إعانة الطالبين 4 / 113، حواشي الشرواني 8 / 381

([42]) الجريمة والعقوبة للإمام أبي زهرة 290.

([43]) التشريع الجنائي في الإسلام للشيخ عبد القادر عودة 260/1، الجريمة والعقوبة للشيخ محمد أبي زهرة المرجع السابق

([44])مختار الصحاح 1 /119

([45])نهاية المحتاج 7 / 253حاشية البجيرمي على منهج الطلاب 4 / 176، حاشية الجمل على شرح المنهج 2 / 525

([46]) الجريمة والعقوبة للإمام أبي زهرة 291.

([47]) الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور /محمود نجيب424. التشريع الجنائي في الإسلام.360/1

([48])التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 357.

([49]) الاشتراك في الجريمة في القانون الجزائري والمقارن ، للباحث ساكر نافع ص 10 ، مذكرة تكملية من متطلبات الحصول على الماستر في الحقوق ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العام الجامعي 2014 ، 2015.

([50]) المبادئ العامة في قانون العقوبات ،للدكتور محمد الفاضل ص350 ، ط: مطبعة جامعة دمشق ،الطبعة الرابعة عام ،1995م.

([51]) شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، للدكتور على عبد القادر القهوجي 495، ط : الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، طبعة عام 2010 م

([52]) كود قانون العقوبات المصري ، معلقا عليه بأحدث أحكام محكمة النقض ، إعداد المستشار محمد أبو اليل ص 16 ، ط : دار مصر للموسوعات القانونية ، طبعة عام 2017

([53]) انظر كود قانون العقوبات الجزائري ص 16 دون دار طبع طبعة 2013.

([54]) الاشتراك في الجريمة في القانون الجزائري والمقارن ، للباحث ساكر نافع ص 10 .
([55]) نظريات في الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور / أحمد بهنسي 79 ، ط: درا الشروق ، الطبعة الرابعة عام 1986.
([56])التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 366
([57])التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 359.الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور محمود نجيب 426ـ 428. المسئولية الجنائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة /للدكتور مصطفى الزلمي 170/1.
([58]) ونصت المادة 172 من القانون ذاته " كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس "

([59]) جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير مرجع سابق 186 .

([60]) مادة (174) "يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلاً من الأفعال الآتية:
أولا :- التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به.
ثانيا :- تحبيذ أ وترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة.
ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها.
([61]) مادة 175"يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية.
([62]) مادة 175" يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية.
مادة 176"يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة كل من حرض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شان هذا التحريض تكدير السلم العام.
([63]) مادة 177 "يعاقب بنفس العقوبات غيره بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمراً من الأمور التي تعد جناية أو جنحة بحسب القانون.
([64]) سنتاول عقوبة هذه الجرائم بالتفصيل في الفرع الأخير من هذا البحث.
([65]) جرائم الإهانة العلنية ،مستشار دكتور عبد الحيكم فودة ص219 ط: ،دار المطبوعات الجامعية ، إسكندرية ـ عام 1998م.
([66])التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجه مرجع سابق 210.

([67])المساهمة الجنائية في التشريعات العربية للدكتور محمود نجيب حسني مرجع سابق 286

([68])الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور نجيب حسني مرجع سابق 475، التعليق على قانون العقوبات لمصطفى هرجه 211

([69]) التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجة مرجع سابق 210، جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير مرجع سابق 171

([70]) في جرائم النشر حرية الفكر والأصول العامة في جرائم النشر للدكتور محمد برك محمد عبد الله ص414،ط :دار النشر للجامعات المصرية ط سنة 1951م

([71])مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر 4 / 387حاشية ابن عابدين 6 / 136، حاشية ابن عابدين 6 / 214

([72]) سبق تخريجه

([73])روضة الطالبين 9 / 140، أسنى المطالب في شرح روض الطالب 4 / 8، البيان والتحصيل 16 / 307،التاج والإكليل 6 / 242شرح منتهى الإرادات 3 / 262، مطالب أولي النهى 6 / 22، كشف المخدرات 2 / 706

([74]) الفاعل المعنوي للجريمة ، دراسة مقارنة ،للدكتور محمد سعيد نمور ،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ـ العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ الأردن المجلد 12 ، العدد 3 ، عام 1997، ص166

([75]) شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام الجزء الأول (الجريمة)، د/ عبد الله سليمان، ط الديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة عام2005 ، المركزية بن عكنون – الجزائر-.

([76]) شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات المصري، للدكتور محمود إسماعيل ص339ط، مكتبة عبد الله وهبة ، القاهرة ، مصر.

([77]) شرح قانون العقوبات اللبناني ، القسم العام ، الدكتور محمود نجيب حسني ، ص432، ط ،دار النقري للطباعة ، بيروت .

([78]) التشريع الجنائي في الإسلام : عبد القادر عودة ، 1 / 368.

([79]) الشامل في جرائم النشر فقها وقضاء مرجع سابق 40.

([80]) جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير 172

([81])الشامل في جرائم النشر مرجع سابق 40

([82]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 397ـ398

([83]) الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور حسني 474

([84])الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي : للدكتور/ غيث الفاخري ص 219 الطبعة الأولى ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، 1993م .

([85])التحريض على الجريمة للدكتور أحمد المجدوب دراسة مقارنة 346ط :الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط 1390هـ 1970م .

([86]) جرائم التحريض وصورها للدكتور محمد الحديثي ص153.

([87]) التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجه مرجع سابق 211.

([88])الشامل في جرائم النشر فقها وقضاء للمستشار صبري الراعي ص40.

([89]) جرائم الإهانة العلنية للمستشار الدكتور عبد الحكم فودة مرجع سابق 220.

([90]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 366

([91]) الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور نجيب حسنى مرجع سابق 475ـ476

([92])شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات للدكتور كامل السعيد ص 468 ط : دار الثقافة للنشر ـ الأردن الطبعة الأولى عام 2002م.

([93]) التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء للمستشار مصطفى هرجه المرجع السابق 827، القانون الجنائي المدخل وأصول النظرية العامة للدكتور/على راشد ص 490 ط : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية عام 1974م

([94]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 458، الفقه الجنائي في الإسلام للدكتور نجيب حسنى مرجع سابق 476

([95]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 367 ـ 368

([96])نظريات في الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور أحمد فهمي بهنس مرجع سابق ص79.

([97]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 373، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي للدكتور شريف فوزي ص152ط مكتبة الخدمات الحديثة جدة

([98]) الجريمة للدكتور الشيخ محمد أبي زهرة مرجع سابق 292

([99]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 373

([100]) الجريمة للإمام أبي زهرة مرجع سابق 301.

([101]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 374، وانظر أيضا : العقوبة في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد فتحي بهنس ص 135 ط: دار الشروق ، أصول النظام الجنائي الإسلامي للدكتور محمد سليم العوا مرجع سابق 339ـ340.

([102]) الشامل في جرائم النشر مرجع سابق 39 ، ونصت المادة 171 من قانون العقوبات المصري "كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقبول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل ، أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع ....."

([103]) جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير مرجع سابق 174

([104])جرائم الإهانة العلنية للدكتور عبد الحكم فودة 173.

([105])التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجه 728، جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير مرجع سابق 174 الشامل في جرائم النشر مرجع سابق 39.

([106]) التشريع الجنائي في الإسلام 1 / 367 ـ 368،الفقه الجنائي الإسلامي للدكتور نجيب حسنى مرجع سابق 476، العقوبة في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد فتحي بهنس مرجع سابق 133.

([107]) سورة أل عمران الآية 110.

([108]) التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجة 213.

([109]) كود قانون العقوبات المادة 95 ، ص 46.وانظر في ذلك المسئولية الجنائية عن أعمال وسائل الإعلام للدكتور رأفت جوهري رمضان 181.

([110])جرائم الصحافة والنشر للمستشار محمد سمير 176.